

البنك المركزي العراقي

دراسة بعنوان:

دور البنك المركزي العراقي في
مواجهة الازمة الاقتصادية وتطوير
الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي

إعداد

المستشار وكالة

وليد عيدي عبدالنبي

آيار 2018

استناداً لما ورد في أحكام المادة (3) من قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 يعمل البنك على تحقيق الاستقرار في القطاع المالي ومعالجة البطالة، والمحافظة على سعر صرف الدينار العراقي لتطوير الاقتصاد العراقي وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

واجه الاقتصاد العراقي في منتصف عام 2014 صدمتين كبيرتين :-

الأولى: هي هبوط أسعار النفط الى مستويات غير مسبوقة حيث انخفضت أسعاره قرابة 70% عما كانت عليه في نهاية عام 2013*. وقد أثر ذلك كثيراً على إيرادات الموازنة العامة الاتحادية، نظراً لكون الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير جداً على تصدير النفط في توفير إيرادات الموازنة ولذلك فان دور القطاعات الأخرى خاصة الصناعة والزراعة طيلة العشرين سنة الماضية كان ضئيلاً ولم تتجاوز مساهمة القطاعين الزراعي والصناعية في عام 2014 عن (2.6% و 0.9%) من الناتج المحلي الإجمالي. وحافظ على نفس مستوياته في السنوات اللاحقة مقابل (11-17% و 5-8%) في الفترة (1970-1990) من القرن الماضي لكل من القطاعين على التوالي.

اما الصدمة الثانية فتمثلت باستيلاء الدولة اللاسلامية (داعش) على ثلاثة محافظات عراقية هي (الموصل ، الأنبار، صلاح الدين) والتي تمثل قرابة ثلث مساحة العراق البالغة (437000) كم² ، وقد عملت عصابات داعش بشكل مدروس ومنظم على تدمير البنية التحتية بمختلف أشكالها وأنواعها في هذه المحافظات إضافة الى سرقتها للموجودات المختلفة العائدة لكل من الحكومة والشركات العامة والمشاريع العائدة للقطاع الخاص، كما عمدت الى سرقة النفط والمشتقات النفطية وكل ماتوفر من خزيرن ستراتيجي في تلك المحافظات إضافة الى قيامها بالاستيلاء على (121) فرعاً من فروع المصارف منها (84) فرعاً تابعاً للمصارف الحكومية و (37) فرعاً لمصارف القطاع الخاص* .

(*) الاحصائيات والتقارير الصادرة عن وزارة النفط لعام 2014 الصادر عن هيئة تسويق النفط .

(*) تقرير توثيقي اعده الباحث عرض على مجلس إدارة البنك المركزي العراقي لعام 2017 ، بعنوان ((فروع المصارف التي سيطر عليها داعش ، وإجراءات البنك المركزي في إعادة تأهيلها وتأمين عودتها للعمل))

وبلغت أجمالي الموجودات النقدية المسروقة قرابة (900) مليار دينار عراقي بضمنها موجودات فرع البنك المركزي العراقي في الموصل.

كما عمدت تلك العصابات إلى سرقة المعدات والأجهزة ووسائل النقل وغيرها من الموجودات ونقلها إلى سوريا، إضافة إلى تدمير الفروع ذاتها بعد قصفها من قبل دول الائتلاف وأحراق سجلاتها ووثائقها الإخفاء وطمس معالم تلك الجرائم.

وبالنظر لضخامة هذه التحديات فقد عمد البنك المركزي في تلك الظروف العسوية إلى اتخاذ عدد من الخطوات المنسقة والمتتالية واطعاً نصب عينية تحقيق أهدافه المشار إليها في مقدمة هذه الدراسة ومن أبرز هذه الخطوات والإجراءات الآتي :-

- إعادة النظر بأسلوب وآليات ووسائل اعداد وتنفيذ سياسته النقدية واطعاً نصب عينية الآتي :-

أ- الاستخدام الكفوء للاحتياطي الأجنبي المحتفظ به لدية محالاً استخدامه إستخداماً يتلائم مع طبيعة الظرف الاقتصادي الذي يمر به العراق من خلال تنويعه بين عملات الدولار والباون الإسترليني واليورو واليوان الصيني والدولار الكندي والأسترالي والسندات الرصينة الصادرة من البنوك المركزية العالمية والاحتفاظ بها في عدد من البنوك المركزية الممتازة من حيث التصنيف الدولي، إضافة إلى الذهب ليصبح العراق الدولة الخامسة عربياً من حيث امتلاكها للذهب ، والدولة رقم (35) من بين دول العالم حيث ان امتلاك دولة ما للذهب ضمن احتياطياتها الأجنبية يشير إلى انها دولة لها مستقبل اقتصادي ، وان عملتها مغطاة باحتياطيات من الدرجة الأولى وقابلة للتسييل عند الحاجة، كما عمد إلى وضع توقيتات زمنية مناسبة تتناسب مع المعايير التي وضعها صندوق النقد الدولي في إدارة الاحتياطيات وتشير الدراسات الصادرة عن هذا البنك في مجال إدارة الاحتياطيات إلى المؤشرات الآتية مقارنة بالنسب المعيارية الدولية*:-

(*) النسب أعلاه مستمدة من تقرير أعدته دائرة الاستثمارات وناقشته لجنة الاستثمار المشكلة في هذا البنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2018/3/19.

توقعات نمو التجارة منسوبة الى رصيد الاحتياطيات (304) اشهر 7 أشهر

مؤشرات الديون الفقيرة الأجل المطلوب
تسديدها منسوبة الى رصيد الاحتياطيات
المعيار الركب المعد من قبل صندوق النقد 100-150%
169%

الدولي ويحتسب وفق المعادلة الآتية:-

أجمالي الاحتياطيات الأجنبية $100 \times$

10% من الصادرات المتوقعة + 10% m^2 + 30% قروض قصيرة الأجل + 20% مطلوبات أخرى.

ويشير ذلك الى ان سياسة إدارة الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي كانت ناجحة وان مؤشراتها تفوق المؤشرات والمعايير الدولية بكثير.

- تخفيض سعر فائدة السياسة النقدية من 6% الى 4% باعتباره سعراً تأشيرياً يوحى بإزالة آثار السياسة النقدية المتشددة التي كانت سائدة في الفترة السابقة * .

- صاحب ذلك تخفيض سعر فائدة الائتمان الأولي الى 6% والائتمان الثانوي الى 7% وفائدة قرض الملجأ الأخير الى 7.5% لغرض حث المصارف لاستخدام مواردها في السوق المصرفية بشكل أكبر ، مع استعداد البنك لمنحها الائتمان القصير الأجل في حالة حاجتها الى السيولة.

- تغيير فائدة الاستثمار لدى البنك المركزي العراقي لمدة (7) أيام الى 0.5% ولمدة (14) يوم الى 1% بهدف توفير فرصة للمصارف لاستثمار أموالها في مجالات تتميز بالأمان وانعدام المخاطرة إضافة الى حثها على التوجه نحو السوق لتحقيق عوائد أكبر .

(*) النشرة الإحصائية السنوية الصادرة عن دائرة الإحصاء والأبحاث لعدد من السنوات

- كما حدد البنك سعر فائدة القروض القصيرة الأجل التي تقدمها المصارف من صندوق الإقراض الصغير العائد له والذي خصص له مبلغ (1) ترليون دينار عراقي بـ 5.5% حيث يتقاضى المصرف المانح للقرض نسبة 4% مقابل 0.7% للبنك المركزي العراقي و0.8% للجهة الضامنة أو المؤمنة للقرض وتوجه هذه القروض للأغراض الصناعية، الزراعية، السياحية، التربوية، والصحية والورش المختلفة.
- كما حدد البنك نسبة الفائدة الممنوحة على القروض الطويلة الاجل الموجهة للأغراض الصناعية، الزراعية، والسكنية نسبة 2% ولفترة تمتد ما بين (5 - 10) سنوات.

2- وضع الآليات المناسبة لضمان استقرار سعر الصرف الدينامي العراقي تجاه العملات الأجنبية وخاصة الدولار. بالرغم من الضغوط الاقتصادية الكبيرة وانحسار إيرادات النفط، ولجوء الحكومة لإقرار الموازنة العامة الاتحادية بعجز لملافاة ذلك من خلال إصدار أدوات الدين الحكومي بعملة الدينار العراقي أو بالدولار الأمريكي وطرحها في السوقين المحلية والخارجية إلا ان البنك قد اتخذ إجراءات استباقية لتقليل آثار زيادة النفقات الحكومية على سعر صرف الدينار العراقي كانت نتيجتها تحسن وثبات سعر صرف الدينار العراقي بحدود (1200 - 1223) دينار مقابل الدولار / مع ثباته لفترة طويلة نسبياً فيما يساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وثبات عوائد مشاريعهم .

3- استخدام البنك لآليات وأدوات التيسير الكمي من خلال إسهم البنك بالتنسيق مع وزارة المالية لتخفيض آثار زيادة النفقات العامة في الاقتصاد العراقي، والحد من آثارها الضارة على سعر الصرف والاستخدام الكفؤ للموارد المتاحة قدر الإمكان.

حيث أبدى البنك استعداداه لشراء وخصم حوالات الخزينة والسندات من السوق الثانوية، لغرض توفير السيولة للمصارف عند رغبتها بذلك والانتظار لحين حلول أجل استحقاقها الأمر الذي أدى الى تحقيق هدفين مهمين أولها توفير الموارد اللازمة للاقتصاد العراقي في ظل الظروف الصعبة التي مر بها ، وثانيهما توفير السيولة للمصارف عند الحاجة من خلال اقنائه لنسبة كبيرة من أدوات الدين العام بحوزتها من خلال السوق الثانوية عند عرضها عليه من قبلها .

4- تطوير القطاع الحقيقي المتمثل بالصناعة والزراعة، والنقل، والسياحة والخدمات والأسكان حيث انشأ البنك صندوقين مهمين في هذه المرحلة الاقتصادية الصعبة وهما صندوق الإقراض للمشاريع الصغيرة برأس مال (1) ترليون دينار، حيث يجري تقديم القروض للمشاريع الصناعية في

المجالات (الصناعية، الزراعية، السكنية، الصحية، السياحية والورش الصغيرة) تتراوح مبالغها ما بين (5- 50) مليون دينار وبفائدة 4.5% ولمدة خمس سنوات

وصندوق الإقراض للمشاريع المتوسطة والكبيرة الصناعية والزراعية والعقارية وخصص لهذا الصندوق مبلغ (4.5) ترليون دينار وتتراوح مبالغ القروض ما بين ((500 مليون، 2مليار وصولاً إلى (20) مليار دينار)) وبنسبة فائدة تبلغ 2% ولمدة (10) سنوات.

إن هذه المشاريع التي تم انشائها باستخدام الموارد المخصصة في هذا الصندوق ستساهم في تطوير القطاع الحقيقي وإيجاد سلع وخدمات محلية بديلاً عن المستوردة مما يساهم في إيجاد فرص العمل وتحسين موارد الاقتصاد العراقي وتحسين وضع الميزان التجاري للعراق .

وكانت من نتائج تلك الإجراءات انها ساهمت في تحقيق إيجابيات كثيرة للاقتصاد الوطني أبرزها الآتي:

أ- انخفاض نسبة التضخم الى مرتبة عشرية واحدة إذا لم تتعد هذه النسبة 2% وهي نقل كثيراً عن النسبة البالغة قرابة 35% عام 2007 إضافة الى كونها هي الأقل قياساً بنسب التضخم السائدة في الدول العربية او المجاورة للعراق.

ب- هذا من جانب ومن جانب آخر أثرت جهود البنك المركزي في التحكم بمؤشرات الاقتصاد الكلي في تحسين أداء الاقتصاد العراقي اذ انخفض معدل البطالة من 19% عام 2014 الى حدود 11% عام 2016 ومن المتوقع ارتفاعه الى 18% عام 2018، حسب تقديرات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على الرغم من وجود أكثر من مليون نازح ممن فقدوا منازلهم وخسرو مشاريعهم التي دمرها داعش الأمر الذي أدى إلى بطالتهم، ومن المتوقع توفر الألاف من فرص العمل عند تنفيذ مشاريع إعادة الأعمار في العراق.

ج- التحكم في مسار الدين العام الداخلي والخارجي وتمثل ذلك بتحديد السقوف العليا التي حددها البنك المركزي العراقي التي يمكنه شراءها من المصارف من خلال السوق الثانوية، إضافة إلى اشتراكه في مفاوضات الحصول على القروض والتسهيلات من المنظمات المالية الدولية او المصارف الخاصة ورسم المنهجية اللازمة لها، الأمر الذي ساهم في استقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي الى نسبة 39% وهي لا زالت ضمن الحدود المتعارف عليها دولياً. علماً بان الدين العام الداخلي يبلغ (47.3) ترليون دينار في نهاية عام 2016.

د- تحسين المؤشر الخاص بالعملة خارج القطاع المصرفي ويقاس بالفرق بين العملة المصدرة، والعملة داخل القطاع المصرفي، وقد بلغت العملة

المصدرة عام 2016 (45.3) ترليون دينار منها (3.1) داخل القطاع المصرفي و (42.1) خارج القطاع المصرفي* ويعود ذلك إلى أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي ونقدي في آن واحد، إذ لا زالت النقود السائلة تلعب الدور الرئيسي في عقد النفقات التجارية وإبراء الذمم، تليها الصكوك، ثم أدوات الوفاء الأخرى إلا أن قيام البنك المركزي العراقي بتطبيق مشروع توطين رواتب موظفي الدولة وصولاً إلى مشاريع القطاع الخاص باستخدام بطاقات الائتمان ستلعب دوراً في معالجة الظاهرة المذكورة مما سيوسع من مفهوم الشمول المالي وتحسين نسبته البالغة 11% حالياً الأمر الذي سيساعد في توزيع الموارد بكفاءة، والتقليل من كلفة رأس المال، تحسين إدارة التمويل، ويسهم في معالجة الفقر، وتقليل من ظاهرة التمويل غير الرسمي الذي يحصل من السوق النقدية غير النظامية.

واجه القطاع المصرفي العراقي خلال السنوات الثلاث الماضية ثلاث تحديات يمكن ايجازها كما يأتي:-

1. استيلاء عصابات داعش على (121) فرعاً من فروع المصارف العاملة في محافظات (نينوى، الأنبار، وصلاح الدين) منها (84) فرعاً تابعة للمصارف الحكومية و(37) فرعاً تعود للمصارف الخاصة، وقد بلغ اجمالي خسائرها بضمنها فرع البنك المركزي العراقي في نينوى قرابة (900) مليار دينار، مع قيامه بسرقة موجوداتها المتداولة وتخريب مبانيها.
2. تأخر الحكومة العراقية في سداد مستحقات المقاولين والتجار الذين قاموا بإنجاز مشاريع اقتصادية لصالح الوزارات والدوائر الحكومية بسبب انخفاض أسعار النفط، ومتطلبات الانفاق العسكري لمواجهة عصابات داعش ونظراً لكون أغلب المتعاملين مع المصارف هم من رجال الأعمال الذين اقترضوا منها لأغراض تنفيذ المشاريع المذكورة مما أدى إلى حصول إعسار مالي في عدد من هذه المصارف وارتفاع نسبة الديون المشكوك في تحصيلها تصل إلى قرابة (3.2) ترليون دينار.
3. سيطرة فرعين تابعين لوزارة مالية إقليم كردستان على قرابة (5) ترليون دينار من ودائع المصارف بضمنها رؤوس أموال فروع المصارف الاجنبية ولم تدفع منها إلا جزء قليل جداً حتى الان. ولمواجهة هذه المشاكل ومعالجتها فقد اتخذ البنك إجراءات لاحقة تهدف الى تطوير القطاع المصرفي العراقي وإحكام الرقابة عليه.

(*) المصدر : النشرة الإحصائية السنوية لعام 2016 الصادرة عن دائرة الإحصاء والابحاث

وزيادة عدد الشركات الداعمة له، وقبل التطرق مفصلاً لهذه الإجراءات ،
لابد لنا من القاء نظرة على أبرز المؤشرات الخاصة بأداء هذا القطاع في
ضوء البيانات والحسابات الختامية المدققة لهذا الجهاز كما في نهاية عام
2016(*):-

- بلغ عدد المصارف (70) مصرفاً منها (7) حكومية و (63) مصرف
خاص موزعة بواقع (24) مصرفاً إسلامياً و (19) فرعاً أجنبياً و(7)
مشاركات في رؤوس أموال المصارف العراقية الخاصة ، إضافة الى (20)
فرع يمارس الصيرفة التجارية .

- عدد الفروع (838) فرعاً حيث شهدت انخفاضاً بسبب توقف عمل (121)
فرعاً حكومياً وخاصاً قام كيان داعش بالاستيلاء على موجوداتها وتدمير
مبانيها وأماكن عملها خلال الأعوام 2014-2017 إضافة الى إيقاف نشاط
عدد من الفروع التي تمر ادارتها العامة بأزمة سيولة.

- بلغ اجمالي رؤوس الأموال لعموم القطاع المصرفي (12.3) ترليون
دينار.

- بلغ رصيد الودائع للقطاع المصرفي (61.7) ترليون دينار.

- وصل رصيد الائتمان النقدي الى (22.7) ترليون دينار ، والائتمان
التعهدي الى (32.7) ترليون دينار ليبلغ اجمالي الائتمان النقدي والتعهدي
قاربة (65) ترليون دينار، ويمثل (9.8%) من الناتج المحلي الإجمالي
حسب احصائيات وزارة التخطيط.

- ارتفع رصيد الائتمان المتأخر التسديد الى قرابة (3.2) ترليون دينار ،
وبلغ مخصص الديون الخاصة به قرابة (1.9) ترليون .

- بلغ اجمالي استثمارات القطاع المصرفي قرابة (10.5) ترليون
دينار موزعة ما بين حوالات الخزينة وسندات الدين العم والأسهم.

- بلغ رصيد المشاركات المقدمة من المصارف الإسلامية (513) مليار
دينار.

- بلغ اجمالي موجودات القطاع المصرفي (210.5) ترليون دينار.

- حققت المصارف ارباحاً قدرها (363.7) مليار دينار.

- بلغ رصيد ارصدة المصارف لدى البنك المركزي (29.4) ترليون دينار.

(*) المصدر : الاحصائيات الصادرة من دائرة الإحصاء والأبحاث ، ودائرة مراقبة الصيرفة التي استطاع الباحث الحصول عليها
رسمياً.

المؤشرات الأخرى

- كانت نسبة الشمول المالي 11% من مجموع عدد السكان.
- نسبة الاحتياطي الإلزامي 15% للمصارف التجارية و 10% للمصارف الإسلامية
 - نسبة السيولة 30%
 - نسبة كفاية رأس المال 12%
 - الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف التجارية 250 مليار دينار
 - الإسلامية 250 يدفع خلال ثلاث سنوات
 - الفروع الأجنبية 50 مليون دولار
 - الحدود العليا لمنح الائتمان (8) اضعاف رأس المال والاحتياطيات
 - إجمالي حدود التركيزات الائتمانية = = = (4)
 - الائتمان الممكن تقديمه للمقترض الواحد 10% من رأس المال والاحتياطيات
 - = = = للشخص وشركاه 15% = = = واقاربه
 - الكثافة المصرفية مصرف واحد لكل (32000) نسمة.
 - عدد العاملين في القطاع المصرفي (33480) نسمة.

متوسط أسعار الفائدة المصرفية

المدفوعة	دولار	دينار
التوفير	2.1%	4%
ثابته (6) أشهر	2.6%	4.4%
ثابته لسنة	3.4%	5.5%
ثابته لسنتين	4%	6.1%
المقبوضة		
القروض قصيرة الاجل	8.11%	12.3%
المتوسطة الاجل	11.3%	12.5%
الطويلة الأجل	11.6%	12.1%

وبهدف تطوير وتوسيع الائتمان المصرفي لكونه احد المؤشرات المهمة في الأداء المصرفي فقد اتخذ البنك المركزي العراقي عدداً من الإجراءات وهي:-

-رفع السقف الأعلى للائتمان الى (8) أضعاف رأسمال المصرف واحتياطياته.

-رفع نسبة التركيزات الائتمانية الى (4) اضعاف راس مال المصرف واحتياطياته.

-السماح للمصارف منح القروض المجمععة بعد تأسيس شركة (صندوق) الإقراض المصرفي المشترك.

-انشاء شركة الكفالات لضمان القروض لغاية (250000) دولار او ما يعادلها .

-زيادة أنواع الضمانات المقبولة لقاء الائتمان الى (20) نوعاً.

-انشاء مكتب تبادل المعلومات الائتمانية بدأ عمله عام 2017.

-انشاء صندوقين للاقراض الصغير وخصص البنك له (1) ترليون دينار لأول، وخصص مبلغ (5) ترليون دينار للمشاريع والصناعية والزراعية والسكنية .

-تطبيق اللائحة الارشادية لتصنيف الائتمان المصرفي ووضع مخصصات لمواجهة مخاطر الائتمان المشكوك في تحصيلها.

اما إجراءات التطوير الأخرى للقطاع المصرفي فتمثلت بالاتي:-

-أنشاء المنصة الالكترونية للمدفوعات

-تطبيق الرقم المصرفي الموحد (IBAN) لغرض ضمان سرعة ودقة عمليات ارسال واستلام الحوالات ليكون العراق الدولة رقم (8) من الدول العربية والدول رقم (47) من بين دول العالم المعتمدة لهذا النظام.

-طرح وتطبيق مشروع توظيف رواتب موظفي الدوائر الحكومية في المصارف والبالغ عددهم قرابة (2.8) مليون موظف لغرض تحسين نسبة الشمول المالي وزيادة الوعي المصرفي إضافة الى استخدام وسائل الدفع الالكتروني.

-تطوير الهيكل التنظيمي للمصارف بانشاء اقسام (مراقب الامتثال ، إدارة المخاطر، مكافحة غسل الأموال وإدارة الحوكمة) بما يتلائم مع المتطلبات الدولية وتطبيق مفهومي اعرف زبونك جيداً والعناية الواجبة.

-تحديد المواصفات والشروط لشاغلي الوظائف القيادية في المصارف واجراء اختبارات لهم قبل تعيينهم.

-تطبيق إجراءات في احتساب السيولة المصرفية وهي (نسبة تغطية السيولة (LCR)، ونسبة التمويل المستقر (NSFR) وهي مما ورد في اتفاقية بازل

(3) الصادرة عام 2013.

-انشاء مشروع صيرفة التجزئة من قبل دائرة المدفوعات.
-توحيد المواصفات القياسية للشيكات وفقاً لنظام المقاصة الالكترونية.
-ربط الأنظمة الالكترونية للمصارف مع دائرة المدفوعات بعد انشاء مجلس المدفوعات العراقي ، والمقسم الوطني للمدفوعات.
-منح اجازات لشركات اصدار البطاقات الائتمانية.
-اختيار عدد من شركات الدفع الالكتروني لتختص بعمليات (مصدر ، او معالج ، او محصل) للمدفوعات الالكترونية.
-تطوير السوق المالية من خلال تفعيل السوق الثانوية عن طريق نظام المتاجرة.

-انشاء شركة لضمان الودائع.
-انشاء شركة للقروض المشتركة.
-انشاء صندوق للاستثمار المشترك.
-تطبيق مبادئ البنية التحتية والمعايير الدولية للأسواق المالية.
-تطوير نظام الدفع بواسطة الموبايل.
-انشاء شركة لدراسة المخاطر
-انشاء شركة لتقييم الموجودات المصرفية.

التوصيات

-تحسين الكثافة المصرفية البالغة حالياً مصرف واحد لكل (35.5) نسمة وجعلها مصرف واحد لكل عشرة الاف نسمة(*)
-تطوير وتحديث النظم والإجراءات المتبعة لمكافحة غسل الأموال وفقاً لما ورد في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2017-2020.

-زيادة عدد الخدمات المصرفية وتقديمها بجودة وسرعة لشرائح المجتمع.
-تطبيق المعايير الدولية لمنح ومتابعة الائتمان.
-تحسين نسبة القروض المشكوك في تحصيلها البالغة حالياً قرابة (11%) من اجمالي الائتمان المقدم.
-معالجة فجوة سعر الفائدة البالغة حالياً ما بين 5-7% ما بين الفائدة المدينة والفائدة الدائنة.
-حث المصارف لتقديم القروض المشتركة للمستثمرين ولرجال الأعمال العراقيين والأجانب.
-تطوير قدرات العاملين في القطاع المصرفي من خلال تكثيف الدورات التدريبية المتطورة لاكتساب المهارات اللازمة للعمل وفقاً للمعايير الحديثة.

(*) تقرير الاستقرار المالي الصادر من قسم الاستقرار المالي لعام 2016 .

- اعتماد المصارف للنظم والإجراءات الحديثة لتنظيم علاقاتها مع المصارف المراسلة لها.
- قيام المصارف بعقد اتفاقيات تعاون وتوأمة مع المصارف العربية والأجنبية لتبادل المعلومات والتجارب.
- تحسين المباني المستخدمة كمقرات لفروع المصارف ومكائنها لجعلها لائقة وجاذبة للزبائن.
- اعتماد خطة اعتماد المصارف التجارية والإسلامية للمعايير الدولية الحديثة المعتمدة في العمل المصرفي.
- إسراع المصارف في إعادة تأهيل مباني فروعها التي دمرها داعش وتزويدها بالمعدات والأجهزة والكوادر البشرية وإعادتها للعمل لتقديم خدماتها للمناطق المحررة
- استقطاع نسبة من أرباح المصارف لاستخدامها كاحتياطات لمواجهة المخاطر التي تواجه عمليات الائتمان والاستثمار.

وختاماً فإن الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي على مستوى وضع منطلقات جديدة لصياغة وتنفيذ سياسته النقدية، والإصلاح وتطوير القطاع المصرفي كان لها الدور الأكبر في تطوير القطاع المصرفي ومساعدته في تجاوز الأزمة التي مرت به للفترة من عام 2014 وحتى تموز من عام 2017 ليصبح قادراً على تقديم خدماته التقليدية والإلكترونية في عموم العراق لتحسين مستوى الوعي المصرفي وزيادة الثقة في هذا القطاع المهم لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية المنشودة.

اسار //

2018/4/22